فراس عزيز ديب

بهدوء عن إلغاء الدعم وبدعة تهيئة الرأي العام.. أنا أعترض أنا موجود!

تخوض الحكومات معركتها مع إعمال العقل، بالقدر الذي تكون فيه قراراتها مدروسة ومبنية على خطة متكاملة أياً كانت الأساليب ما دامت النتيجة هي مصلحة المواطن، على ذلك يمكننا اشتقاق مفهوم وجودي جديد اسمه: أنا أعترض.. أنا موجود.

بواقعية تامة، تبدو فكرة الاعتراض بهدف إثبات الوجود هي حالة عالمية ليّست محصورة بلد ما أو بوضع معيشي محدد، عمقها وجود مواقع التواصل الاجتماعي الذي نقل هذاً الاعتراض من الشارع أو عبر النخب التي تكتب في وسائل الإعلام، إلى مساحة أوسع، باتت كلمة أعترض سابقة لأي محاكمة عقلية، هناك مثلاً من يدفن أقاربه صباحاً بسبب الوباء اللعين ويخرج في الليل ليحاضر بالناس عن اعتراضه على فكرة اللقاح، هناك من يعترض على قرار حكومي وهو يدرك تماماً أن حكومته تتعاطى معه بفكرة أشاء»، أسلوب أتاحت لك عبره الاعتراض لإثبات وجودك لكنها ليست معنية بسماع رأيك، هل أصغت وتصغي الولايات المتحدة الأميركية للأصوات المطالبة بإيقاف حروبها مثلاً؟ هنا نصل للسؤال الأهم، وماذا عن سوريا؟

في سورية، نبدو في الإطار العام مستقلين عن كل الدراسات والمناهج السياسية والاقتصادية، نحن ويحق نشكل حالة خاصة من العشوائية في اتخاذ القرار والاعتراض عليه، في تبرير القرارات التي لا تستند إلا على فكرة الانفصال عن الواقع والاعتراض على التبريرات التي يستند فيها مطلقوها إلى طموح تحويل البلد إلى سويسرا من دون أن يكون له أي التزامات تجاه خزينة الدول، هذه العشوائية في كلا الاتجاهين تبدو نتيجة مُنَمطة للكثير من العبثية، تفرح عندما ترى مسؤولاً سورياً يستقبل وفداً من مركز أبحاث لدولة صديقة لما لهذا المركز من مكانة في دولته، لكنك في الوقت ذاته تسأل نفسك أيس مراكز أبحاثنا السياسية والاجتماعية؟ بعيداً عن مراكز الأبحاث لزوم البروتوكول الإعلامي نتحدث عن تلك التي تقدم للحكومة دراسة محايدة لا تجميل فيها ولا ترقيع، لماذا تخافها؟ ربما لا مبرر لغيابها إلا لأن ما نعانيه من عبثية وتخبط واضح وجلي ليسا بحاجة لمركز دراسات، قد تبدو الفكرة منطقية لكن التعاطي الرسمي مع هذه العبثية لا يوحي بذلك، تجلت حالياً بحدثين:

أولاً: تشكل لجنة «دعم إعلامي» تعنى بتهيئة الرأي العام قبل صدور قرارات تتعلق بالحياة المعيشية إضافة إلى مهام أخرى من بينها لجم دور المكاتب الصحفية للوزارات وحصرها في بوتقة واحدة.

في بلدنا ليس هناك أسهل من تشكيل اللجان، لدينا لجان لكل شيء، بل نخشى يوماً أن نستيقظ ونرى أنفسنا أمام لجنة للدعاء بهدف نجاح إقرار الحكومية، يكفي فقط أن تتابع حال السخرية التي لفّت مواقع التواصل الاجتماعي لتعرف بأن المواطن سئم أساساً من أي فكرة تهدف للتطبيل لهذا القرار أو ذاك، فما بالك وهو اليوم يجد نفسه أمام لجنة بقرار حكومي، كان لافتاً أن مسؤولاً في اللجنة وهو يعمل بالإعلام، اعتبر أن هناك تسرعاً في فهم مهام اللجنة، ربما من المفيد تذكيره بأن هناك من يعملون في الإعلام الرسمي أنفسهم فهموا الفكرة كما فهمها المواطن، إذن من المسؤول؟ ماذا يعني تهيئة الرأي العام؟ هذا الكلام خطير لأنه ببساطة سيفتح تساؤلاً منطقياً: لماذا الرأي العام بحاجة لتهيئة؟ ربما لن تحتاج للتفكير من الوقت لنفهم بأن السبب مزدوج، أولاً إخفاق المنظومة الإعلامية حتى الآن في انتزاع ثقة الأغلبية الكاسحة من المواطنين تبدو نتيجة مُنَمطة للكثير من العبثية، والسبب الثاني هو فقدان الثقة بين المواطن والحكومة، هذا الأمر لا تحله لجنة لا تملك تبريرات، هذا يأتي نتيجة منطقية لتراكم العمل الناجح والمصداقية في القرارات عندما ستجد المواطن نفسه يستعيد هذه الثقة.

فُقدان هذه الثقة مبرر، والذي لا يرى من الغربال أعمى، هناك من لا يزال مصراً على استخدام تعبير «تعديل الأسعار» بدلاً من رفعها، كم من قرار تم تسريبه على مواقع التواصل الاجتماعي وهناك من خرج لينفيه وبعد فترة يصبح واقعاً وحقيقة؟ كم من مسؤول خرج في المساء عبر المنابر الفيسبوكية ليغلظ الأيمان بأن هذه المادة لن يرتفع سعرها كما تروج «المواقع المشبوهة»، لتظهر هذه «المواقع المشبوهة» وكأنها تعرف حتى ما في داخل الأدراج الخاصة للوزراء ويتم فعلياً الرفع؟ هل إن هناك من يريد استبدال تهيئة الرأي العام عبر بث الإشاعة ثم نفيها بلجنة تشرح ما سيجري نيابة عن كل المكاتب الإعلامية للوزارات؟

ثانياً: الحديث عن رفع الدعم أو إعادة تحديد المستفيدين

لو سألت أي مواطن سوري هل أنت مع إعادة تحديد المستفيدين من الدعم؟ سيجيبك ببساطة ومن دون مواربة نعم، لأن صيغة السؤال تحمل معاني سامية كأن تسأل مواطن هل أنت مع توقيف الهدر؟ ماذا سيجيبك؟ لكن الفكرة ليست بالسؤال، الفكرة بتحديد الهدف من إعادة التوزيع، هل باتت المواد متوفرة؟ الفكرة هي بشرح التحولات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تعديل كهذا، هل نحن فعلياً أمام الموت السريري لفكرة الاشتراكية؟ ليس عيباً وليست نهاية العالم بل العيب هو أن نظل متمسكين بشعار لا يسمن ولا يغني عن جوع، تحديداً إن للاشتراكية أشكالاً حديثة يمكن اعتمادها بالتكثير من رأس المال كما يحدث في الصين، أو حتى في دول نظنها ليبرالية لكنها في الواقع تطبق نوعاً من الاشتراكية العقلانية التي تحمي الطبقات الفقيرة كفرنسا مثلاً، هذا الانعكاس يجب أن يشمل كل جوانب الحياة التي تلتزم الدولة بها لكن بطريقة تُغلق مَزاريب الفساد والهدر التي تتسببها فكرة «مجانية كل شيء»، هذه «المجانية المطلقة» يجب أن توضع جانباً ولو كانت هذه العبارة قاسية على المواطن لكنه سيهضمها عندما يتحسس النتائج، لكن هذا الكلام لا يعني أن المواطن يجب أن يدفع لكل شيء، ولتتضح الصورة دعونا نأخذ هذا المثال:

ما وجه الشبه بين النظام الصحي في فرنسا وسورية؟ في الواقع كلاهما مجاني للطبقات الفقيرة والمتوسطة لكن الفرق أنك في سورية تذهب للاستشفاء وتخرج شاكراً الدولة على هذه النعمة من دون أن تعرف ماذا سيتم صرفه من مواد تم استهلاكها من أجلك، هل هي مواد حقيقية تم استهلاكها أم إنها على طريقة الوصفات الطبية في القطاع العام. في فرنسا تذهب للاستشفاء وتخرج من دون أن تدفع، لكن المشفى يطلب فاتورة رسمية من صندوق الضمان الصحي فيها كل ما تم استهلاكه من أجلك، تمر هذه الفاتورة على مدققين بينهم أطباء ليعرفوا ما تم وضعه هل هو منطقي أو لا؟ في الوقت ذاته هناك حساب خاص لكل مشفى ينتهي بصافي ربح عليه ضرائب قد لا ينفع معه التزوير، هنا تحققت العدالة للمواطن في كلا البلدين وقامت الدولة بالتزاماتها لكن في التجربة الأولى بيت القضية مفتوحة للهدر وهذا يحدث، في المثال الثاني تمكنت الدولة بالحد الأدنى من لجم الفساد، هذا مثال بسيط يشرح التحولات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تعديل كهذا، هل نحن فعلياً أمام الموت السريري لفكرة الاشتراكية؟ ليس عيباً وليست نهاية العالم بل العيب هو أن نظل متمسكين بشعار لا يسمن ولا يغني عن جوع، تحديداً إن للاشتراكية أشكالاً حديثة يمكن اعتمادها بالتكثير من رأس المال كما يحدث في الصين، أو حتى في دول نظنها ليبرالية لكنها في الواقع تطبق نوعاً من الاشتراكية العقلانية التي تحمي الطبقات الفقيرة كفرنسا مثلاً، هذا الانعكاس يجب أن يشمل كل جوانب الحياة التي تلتزم الدولة بها لكن بطريقة تُغلق مَزاريب الفساد والهدر التي تتسببها فكرة «مجانية كل شيء»، هذه «المجانية المطلقة» يجب أن توضع جانباً

مساعد الرئيس الإيراني: مستعدون للمساهمة في إعادة إعمار سورية

جدد مساعد الرئيس الإيراني للشؤون البرلمانية سيد محمد حسيني، أمس، إدانة واستنكار بلاده الشديدين للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على سورية، وفي الوقت نفسه نددَ باعتداءات الاحتلال الأميركي على أجزاء من الأراضي السورية ونهبه لخيراتها ومواردها الطبيعية، داعياً إلى الانسحاب الأميركي من دول المنطقة.

وخلال لقائه سفير سورية في طهران شفيق ديوب، طالب حسيني حسب وكالة «سانا» للأنباء، المجتمع الدولي بالقيام بمسؤولياته لوقف الاعتداءات الإسرائيلية.

كما ندد مساعد الرئيس الإيراني باعتداءات الاحتلال الأميركي على أجزاء من الأراضي السورية ونهبه لخيراتها ومواردها الطبيعية، داعياً إلى الانسحاب الأميركي من سورية والعراق ودول المنطقة.

وأكد حسيني، استعداد إيران الكامل للمساهمة في إعادة إعمار ما دمرته الحرب الإرهابية في سورية، منوهاً بمعرض المنتجات الإيرانية الذي أقيم مؤخراً في دمشق وقال: إن «الجانب الإيراني لديه العزم الجاد على التعاون مع دول الجوار وفي مقدمتها سورية».

وكالة «إرنا» الإيرانية من جانبها نقلت عن حسيني قوله خلال اللقاء: «إن الحكومة الثالثة عشرة أعطت الأولوية لتوسيع التعاون مع دول الجوار والمنطقة ولاسيما سورية التي نعتبرها دولة شقيقة وحليفاً وشريكاً إستراتيجياً لإيران».

وأضاف حسيني: إن بلاده كان لديها «تعاون جيد في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد، وحاولنا أيضاً الدفاع عن الشعب المظلوم والحكومة السورية الشرعية في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي».

وأشار إلى اعتداء كيان الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي السورية، وقال: «من المتوقع أن يرد المجتمع الدولي على ذلك ويدينه».

وقال: «على رعاة الإرهابيين أن يعلموا أن هذه الأعمال لن تمر من دون رد، وإذا سعى الصهاينة لإشعال النار والحرب وانعدام الأمن في سورية، فإنه سيؤثر عليهم بالتأكيد».

بدوره شدد ديوب، حسب «سانا»، على ضرورة تكثيف التعاون وتعزيزه في المجالات العلمية والسياحية والتقنية والتكنولوجية، مشيداً بدور برلماني البلدين المهم في تشريع القوانين التي تلعب دوراً كبيراً في دفع مسيرة التعاون الإستراتيجي إلى الأمام.

ولفت إلى أهمية تكثيف اللقاءات بين مسؤولي البلدين على مختلف المستويات، كما بحث الجانبان العلاقات الإستراتيجية بين البلدين في المجالات كافة، إضافة إلى التطورات الإقليمية والدولية.

وفي تصريحات للصحفيين عقب اللقاء، لفت الجانبان إلى ضرورة إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، مؤكدين العمل المستمر في مختلف المجالات وعلى كل المستويات لتحقيق النتائج المرجوة للشعبين الصديقين ومواصلة اللقاءات ومتابعة تنفيذ ما يتم إبرامه بين البلدين.

وكالات

تقارير تحدثت عن ٤٧ كندياً محتجزين في مخيماتها

ميليشيات «قسد» تسلّم عدداً من إرهابيي داعش إلى العراق

١٠٠ مسلح من تنظيم داعش الإرهابي من يحملون الجنسية العراقية سلمتهم ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» إلى حكومة بلادهم (عن الانترنت)

سلّمت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» ١٠٠ مسلح من تنظيم داعش الإرهابي ممن يحملون الجنسية العراقية إلى حكومة بلادهم، في حين سلط تقرير كندي، الضوء على وجود نحو ٤٧ كندياً محتجزين في مخيمات لعوائل تنظيم داعش في مناطق سيطرة «قسد».

وذكر ما يسمى «المركز الإعلامي» لـ«قسد»، في بيان نشره أمس، أن الميليشيات سلّمت ١٠٠ إرهابي من معتقلي داعش الذين يحملون الجنسية العراقية والمحتجزين في سجون تديرها الميليشيات إلى الحكومة العراقية، وذلك وفق جدول عمل تم إعداده مسبقاً بين «قسد» والجانب العراقي، خلال الفترة الماضية.

وأشار البيان إلى أن عملية النقل تمت عبر الحدود السورية – العراقية، حيث تم تأمين وصولهم من جانب «قسد» إلى قوة من الجيش العراقي.

وفي سياق متصل، أعلنت وزارة العدل الأميركية في بيان، أن إرهابياً كندياً أدى دوراً رئيساً في إطار دعاية تنظيم داعش الإرهابي، واستخدم صوته في مقاطع فيديو تعود للتنظيم، أقرّ فيها بذنبه أمام محكمة أميركية.

وأوضحت الوزارة، أن محمد خليفة (٣٨ عاماً)، أقرّ بأنه قدّم دعماً مادياً لجماعة إجرامية إرهابية تسببت بأعمال قتل، وأن عقوبته ستحدد في ١٥ نيسان ٢٠٢٢. حيث من المرجح أن تصل إلى السجن المؤبد.

وغادر خليفة المولود في السعودية كندا في ٢٠١٣ للانضمام إلى تنظيم داعش في سورية، واعتقلته «قسد» في كانون الثاني ٢٠١٩ وسلّم في عام ٢٠٢١ إلى السلطات الأميركية.

وأصبح خليفة اعتباراً من عام ٢٠١٤ «عضواً رئيساً» في الخلية الدعائية لتنظيم داعش، نظراً إلى إتقانه الإنكليزية والعربية، وهذه الخلية هي مصدر مقاطع الفيديو التي أظهرت عمليات إعدام رهائن أجانب، بمن فيهم الصحفيان الأميركيان جيمس فولي وستيفن سوتلوف اللذان قُطع رأساهما في عام ٢٠١٤.

على خط مواز، سلّط تقرير كندي، الضوء على تقارير تتحدث عن وجود نحو ٤٧ كندياً محتجزين في مخيمات لعوائل تنظيم داعش في سورية منذ أكثر من أربع سنوات بسبب انضمامه لتنظيم داعش، يقوم بمحاولة أخيرة مع الحكومة الفيدرالية لإعادة ابنه إلى البلاد حتى لو تعرض للمحاكمة.

وقال جون ليتيس والد جاك: إنه من واجب الحكومة الكندية رعاية الكنديين إذا واجهوا مشاكل في الخارج، مضيفاً: «أريد أن يتاح له فرصة ليثبت أنه بريء».

وكالات

المقت أكد أن الجولان سوري كان وسيبقى والانتماء لا يسقط بالتقادم

السفير أبو سعيد لـ«الوطن»: لا شرعية لأي مخطط استيطاني إسرائيلي وعلى مجلس الأمن تحمل المسؤولية

| منذر عيد

أكد المبعوث الخاص الدائم للمجلس الدولي واللجنة الدولية لحقوق الإنسان إلى الأمم المتحدة، السفير هيثم أبو سعيد، أمس، أن لا شرعية لأي مخطط استيطاني إسرائيلي في الجولان السوري المحتل، لأنها أرض سورية لا ليس فيها، واعتبر أن إعلان «إسرائيل» عن مخطط جديد لإقامة بؤرتين استيطانيتين تضمان ١٢ ألف وحدة استيطانية على أرض الجولان هو اعتداء صارخ على وجدان الضمائر الأممية، في حين شدد الأسير المحرر، صدقي المقت على أن الاحتلال الإسرائيلي للجولان فاقد لأي شرعية، ولا قيمة شرعية لأي استيطان، لأن الجولان كان وسيبقى عربياً سورياً، وأن الانتماء لا يسقط بالتقادم بمرور الزمن.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، أوضح أبو سعيد، أن «إسرائيل» تسعى دائماً إلى تحدي المجتمع الدولي وقراراته من أجل إثبات أنها قوية ولا تخشى القرارات والمواثيق الدولية.

وقال: «خرجت العديد من المناشدات وحتى القرارات الدولية تدين ما تقوم به إسرائيل لجهة المستوطنات، وعندما تكون هناك شكوى من الجمعية العمومية أو دول أعضاء ضد ما تقوم به إسرائيل في الضفة والقطاع ضد الشعب الفلسطيني لجهة تهديم بيوتهم بالقوة بغرض إنشاء مستوطنات يهودية مكانها، تتقدم الولايات المتحدة بالأسف باستعمال الفيتو من أجل عدم خروج أي إجراء ضد الكيان الإسرائيلي».

المبعوث الخاص الدائم للمجلس الدولي واللجنة الدولية لحقوق الإنسان إلى الأمم المتحدة السفير هيثم أبو سعيد (عن الانترنت)

وأشار أبو سعيد إلى أن ما يحصل في الجولان مشابه تماماً لما يحصل في فلسطين، ولا شرعية لجميع المخططات الإسرائيلية لأنها أرض سورية لا ليس فيها، وما تلك الحركة من قبل «إسرائيل» إلا اعتداء صارخ على وجدان القرارات الأممية التي مازالت تسعى لإيجاد ممر لها من أجل حسن التطبيق التي تقف أميركا عائقاً أساسياً وراء ذلك.

وشدد على أن هناك مسؤولية كبرى على مجلس الأمن المعني بشكل مباشر بضبط الانتهاكات للدول دون تمييز حتى تتفادى كارثة كبرى إنسانية وسياسية وحتى أمنية، مضيفاً: «وعليه فإن المطلوب عقد اجتماع عادل لمجلس الأمن من أجل وضع حد لهذا الفلتان الحاصل من قبل الكيان الإسرائيلي لإيجاد ممر لها من أجل حسن التطبيق على أعماله الغير إنسانية، ونعتقد أنه حان الوقت لذلك لأن دعم هكذا دولة من قبل أميركا يفقدها مصداقيتها كإحدى الدول الراعية للسلام».

وفي تصريح مماثل لـ«الوطن»، أكد المقت، أن لا شرعية لكل الإجراءات التي أقدم عليها المحتل الإسرائيلي بحق الأهل في الجولان وكل الإجراءات التي تستهدف الأرض والانتماء والهوية العربية السورية للجولان.

إرهابيو أردوغان يمتهنون تجارة المخدرات ويشرفون على أوكار للدعارة

كشفت تقارير أن مسلحين في صفوف التنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي تمتهن تجارة المخدرات وحيازتها وتعاطيها وتشرف على أوكار للدعارة في شمال حلب.

وعمل متزعم ميليشيا «فرقة السلطان سليمان شاه» المدعو محمد الجاسم الملقب «أبو عمشة»، على ممارسة أعمال «البلطجة» في مدينة عفرين المحتلة بريف حلب الشمالي، وذلك عبر إعطاء أوامر الاستنفار لمسلحي ميليشياته، أمس، في ظل التهديدات التي تلقاها ما يسمى «لجنة رد المظالم» المكونة من عدة ميليشيات مسلحة، في حال عدم تسليم بعض مسلحيه المطلوبين بتهم شتى»، وذلك حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وفي مشهد يعكس مدى الانفلات الأمني في المناطق الخاضعة لسيطرة الاحتلال التركي والتنظيمات الإرهابية والميليشيات الموالية له ذكرت المواقع أن ميليشيا «سليمان شاه» المعروفة بـ«العمشات» حشدت مسلحيها بالتزامن مع انتشار كثيف لحواجزها في محيط مدينة الشيخ حديد بريف عفرين الغربي، وذلك إثر طلب ما تسمى «لجنة رد المظالم» التابعة لها تسمى غرفة عمليات «عزم» تسليم ٣٠ مسلحاً من «العمشات»، بينهم المدعو سراج الجاسم شقيق «أبو عمشة».

وأوضحت مصادر محلية، أن «المسلحين الثلاثين المطلوبين من الميليشيات لـ«لجنة رد المظالم»، متهمون بارتكاب جرائم تتعلق بتجارة المخدرات وحيازتها وتعاطيها، إضافة لإشرافهم على أوكار للدعارة في شمال حلب.

وذكرت، أن حدة التوتر انخفضت في المنطقة، بعد تدخل ما تسمى «لجنة قضائية» لفض الخلاف بين «العمشات» و«لجنة رد المظالم» حيث تم الاتفاق على إحالة جميع المطلوبين من «العمشات» للجنة القضائية ومحاكمتهم أصولاً.

ويأتي استنفار «العمشات» وتلويحها بالعنف ضد مساءلة مسلحيها، بعد أسبوع تقريباً على إعلان ما تسمى «جامعة حلب الحرة»، قبول «أبو عمشة»، في كلية الحقوق التابعة لها بعد حصوله على شهادة ثانوية، موقعة مما يسمى «المجلس المحلي لمدينة عفرين» وبدرجات عالية، حيث شكلت شهادة «أبو عمشة» الثانوية صدمة للجميع بسبب درجاته المرتفعة في مادة الكيمياء بعد أن لفقه البعض «أبو عمشة الكيماوي»، في وقت أثبتت فيه وثائق تم نشرها على منصات التواصل، أن «أبو عمشة» لم يصل للإعدادية، وتحصيله الدراسي مقتصر على المرحلة الابتدائية أو أكثر.

وكالات

بقلم: السفير الصيني في سورية فنغ بياو

الولايات المتحدة لم ولن تكون «أنموذجاً للديمقراطية»

يرجع أصل كلمة «الديمقراطية» إلى اليونان القديمة، وهي جوهرة الحضارة البشرية الممتدة لآلاف السنين والحلم والقيمة المشتركة للبشرية جمعاء.

وللديمقراطية أشكال مختلفة بسبب تنوع الثقافات والتقاليد لمختلف الحضارات والقوميات، وفي هذا السياق، نشأت من رحم الحضارة الصينية العريقة أفكار «سيادة الشعب»، المتمثلة في «السلطة للجميع» و«الشعب أمر شيء وتلبه الدولة وبعدهما الملك».

عندما كانت أوروبا تمر بالعصور الوسطى المظلمة، بلغ نظام «الشورى» في الدول الإسلامية مرحلة النضوج، بدليل ما ورد في القرآن الكريم «وأمرهم شورى بينهم»، لكن بعض الساسة الغربيين اعتادوا على تقييم الأنظمة السياسية لكل بمعيار واحد، ويرون أن الديمقراطية مثل «الكوكاكولا»، له طعم واحد في العالم كله، وهذا الأمر بالذات يخالف المعنى الأصلي لكلمة الديمقراطية.

ما الطريق الديمقراطي الصحيح وكيف تتطور الديمقراطية الجيدة؟، لا أنموذج محدداً في هذا الصدد، ناهيك عن القياس بالمعيار الغربي عند تقييم النظام الديمقراطي في بلد ما، يعتبر مدى سيادة الشعب المعيار الموضوعي والمحك لنوعية الديمقراطية وفاعليتها.

ظل الحزب الشيوعي الصيني منذ تأسيسه قبل مئة عام يعمل على الاستفادة من الإنجازات المتميزة للحضارات الصينية والعالمية، والتزام بمفهوم «الشعب سيد البلد»، واستكشاف طريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وتعميق معرفته لقوانين السياسة الديمقراطية، وإثراء المفاهيم والممارسات الديمقراطية، وتطبيق مفهوم «الشعب الأول»، ما أوجد طريق الديمقراطية الشعبية كاملة العملية، الذي يشمل الانتخابات الديمقراطية والاستشارة الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي والديمقراطية على المستوى القاعدي والديمقراطية المدنية وغيرها من العناصر الديمقراطية، ويمتلك أنظمة متكاملة، ويضمن للشعب الصيني الديمقراطية الأوسع والأصدق والأنفع، كما يضمن له إدارة شؤون البلد عبر الطرق والوسائل المختلفة وفقاً للقانون.

لم تكن الديمقراطية الشعبية كاملة العملية في الصين ديمقراطية سطحية أو شكلية، بل هي ديمقراطية حقيقية تأتي بالسعادة والرخاء لعامة الناس.

في العقود الماضية، نجحت الصين في انتشال ٨٠٠ مليون شخص من براثن الفقر المدقع، وصنع معجزة غير مسبوقة في مكافحة الفقر، كما أنشأت أكبر نظام للضمان الاجتماعي وأكبر شبكة للتأمين الصحي في العالم، والذي يغطي أكثر من مليار و٣٠٠ مليون نسمة، كما أن التوظيف أهم شيء لمعيشة الشعب، وفي هذا السياق، نجحت الصين في خلق أكثر من ١٠ ملايين فرصة عمل سنوياً لـ١٥ سنة متتالية، وهو ما يعادل عدد السكان لدولة متوسطة الحجم.

إضافة إلى ذلك، أكمل مليار و٨٠ مليون صيني التطعيم بجرعتين من اللقاح، ويتابع ٦٠٠ ألف المجتمعات القاعدية في كل أنحاء البلاد عملية التطعيم لكل مواطن. وأكد الرئيس شي جين بينغ في النقاش العام للدورة الـ٧٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة أن «الديمقراطية ليست براءة اختراع لبلد معين، بل هي حق لجميع شعوب العالم»، وظلت الصين حكومة وحزباً تحترم الطرق التنموية التي تختارها شعوب العالم دون بشكل مستقل، ولم تصدر يوماً الإيديولوجيا والقيم والنمط التنموي، بل تدعو وتدفع لإقامة مجتمع المستقبل المشترك للبشرية.

على الأنظمة السياسية المختلفة التعايش السلمي والمنافسة الشريفة والاستفادة المتبادلة والتكامل بالمزايا، بدلاً من تصنيف دول العالم ببساطة إلى دول ديمقراطية ودول سلطوية، وفي هذا السياق، أدرك عدد متزايد من الناس أن الأنموذج الديمقراطي في الولايات المتحدة ليس كمالاً، إذ أن هذا البلد يواجه الكثير من المشاكل السياسية والاجتماعية، مثل التمزق الاجتماعي واتساع الفجوة بين الطبقات والعنصرية وانتشار الأسلحة والمخدرات، ورغم كل ذلك، تتذرع الولايات المتحدة بحجة «الحرية» و«الديمقراطية» لإطلاق «ثورة ملونة» وفرض «مبدأ مونرو جديد» وتدبير «الربيع العربي» والتدخل السافر في الشؤون الداخلية للصين وسورية وغيرها من الدول، والتلويح بعصا العقوبات بشكل تعسفي، في محاولة لفرض «الديمقراطية الأميركية» على الدول الأخرى، لكن الجنود الأمريكيين أتوا بالحروب التي دمرت الحياة السعيدة لأبناء الشعوب المحلية، ولم يبق في أيديهم إلا الصور الانتخابي، حيث شكل العراق وليبيا أمثلة حية في العقدين الماضيين على ذلك. وشنت الولايات المتحدة الحروب على أفغانستان والعراق بحجة نشر «الديمقراطية»، ما أدى إلى إراقة الدماء ونشر الحياة التعيسة، ولم تكن الديمقراطية الأمريكية الإلعبة لخداع الجمهور في الداخل، وأداة لفرض الهيمنة على الخارج. أثبتت الهزيمة الكبيرة في أفغانستان مرة أخرى أن فرض الديمقراطية الأميركية على الآخرين طريق مسدود، وبما أن الانتخابات الرئاسية الأميركية كلفت ١٤ مليار دولار، فإن هذا الأمر يكشف أن الديمقراطية الأميركية ليست إلا ديمقراطية نقدية بامتياز.

في الآونة الأخيرة، قامت السلطات الأميركية بتنظيم ما يسمى «قمة الديمقراطية»، سعياً للاصطفاف تحت غطاء الديمقراطية وتحريض الاستقطاب على أساس الإيديولوجيا، وادعت السلطات الأميركية بأنها لا تدعم «استقلال تايوان»، لكنها دعت في العلن سلطات تايوان للمشاركة في القمة، في محاولة لتوفير مسرح دولي لها، وهذا ما يدل بكل وضوح على أن هذا الاجتماع ليس إلا أداة للولايات المتحدة لتحقيق أهدافها الجيو إستراتيجية ومضايقة الدول الأخرى وكسب مآربها الأنانية.

لذلك، سئم المجتمع الدولي من الديمقراطية الأميركية، ويتساءل الناس، كيف لبلد يعاني العجز الديمقراطي الكبير أن يصبح «حَكَم الديمقراطية» ويقيم «قمة للديمقراطية»؟!

يمكننا تلقي الهام مهم من التجارب الديمقراطية الناجحة في الصين: لا يستطيع استنساخ النظام الديمقراطي للدول الأخرى، ولا تحتاج التنمية الديمقراطية إلى النصائح المفروضة من الآخرين، وبعبارة أخرى، إن الديمقراطية المناسبة للبلد هي التي تخرج من هذا البلد وتأتي بالسعادة لشعب هذا البلد.

في عالمنا، لا أنموذج ديمقراطي ينطبق على جميع الدول، ولا نظام ديمقراطي مثالي أو متفوق على الآخرين، بل على الديمقراطية جس نبض الشارع، والاهتمام بحاجاته وسعادته، بدلاً من الإدلاء بالكلمات الرنانة والجوفاء والبعيدة كل البعد عن الشعب.

لقد أدرك الشعب الصيني منذ زمن الأعيب بعض الساسة الغربيين لاحتواء ومضايقة الصين بحجة «الديمقراطية»، وأثبت السجل السيئ لأميركا أن ما يسمى «منارة الديمقراطية في العالم» على وشك الانطفاء، والولايات المتحدة لم ولن تكون «أنموذج الديمقراطية» للعالم.

دعا «الأكراد السوريين» إلى عدم الرهان على أميركا لأنه رهان خاسر

تواصل التسوية في البوكمال.. والشيخ البشير لـ«الوطن»: المحطة القادمة حلب

| موفق محمد

مع تواصل عملية التسوية في مدينة البوكمال بريف محافظة دير الزور الجنوبي الشرقي، أكد الشيخ نواف راغب البشير شيخ شيوخ عشائر قبيلة «البكارة»، أن الإقبال على التسوية «منقطع النظير»، معرباً عن اعتقاده بأن المحطة المقبلة للتسوية ستكون في حلب، مشدداً على أن الاحتلال الأميركي سيخرج «من سورية، داعياً «الأكراد السوريين» إلى أن «يفهموا أن هذا وطنهم ونحن معهم في مركب واحد وعليهم ما علينا».

ولفت إلى أن الكثير من أبناء المنطقة يعتبرون أن الأميركيين «قسد» منهم مواطنون لدى الميليشيات إضافة إلى أشخاص من بقايا ما يسمى الجيش الحر وغيرهم.

وأكد أن هناك معابر بين مناطق سيطرة الاحتلال ومناطق سيطرة «قسد» ومنها معبر الصالحية الذي أغلقته الأخيرة في اليوم الخامس للتسويات في المحافظة عندما شاهدت الإقبال عليها، فاضطر المواطنون إلى عبور النهر ليلاً ونهاراً ومنهم سباحة بسبب التشديد من قبل الأميركيين و«قسد» لمنع المواطنين من تسوية أوضاعهم، مضيفاً: إنه «رغم كل هذا التضييق هناك إقبال غير عادي منقطع النظير من مناطق شرق الفرات».

وكشف شيخ شيوخ عشائر قبيلة «البكارة»، أن هناك أكثر من محافظة تطالب بإجراء تسويات على غرار دير الزور والنجاح الذي حققته هذه التسويات فيها.

وإنما هناك مدنيون يأتون من مناطق سيطرة الاحتلال «الأميركي و«قسد» ومنهم موظفون لدى الميليشيات إضافة إلى أشخاص من بقايا ما يسمى الجيش الحر وغيرهم.

وأكد أن هناك معابر بين مناطق سيطرة الاحتلال ومناطق سيطرة «قسد» ومنها معبر الصالحية الذي أغلقته الأخيرة في اليوم الخامس للتسويات في المحافظة عندما شاهدت الإقبال عليها، فاضطر المواطنون إلى عبور النهر ليلاً ونهاراً ومنهم سباحة بسبب التشديد من قبل الأميركيين و«قسد» لمنع المواطنين من تسوية أوضاعهم، مضيفاً: إنه «رغم كل هذا التضييق هناك إقبال غير عادي منقطع النظير من مناطق شرق الفرات».

وكشف شيخ شيوخ عشائر قبيلة «البكارة»، أن هناك أكثر من محافظة تطالب بإجراء تسويات على غرار دير الزور والنجاح الذي حققته هذه التسويات فيها.

وأضاف: «أعتقد بأن المرحلة التالية ستكون في حلب، وخاصة أن هناك مطالب شعبية ومن الوجهاء وشيوخ العشائر بريف حلب بإجراء تسوية في حلب وريفها أسوة بدير الزور».

وحول تزايد عمليات استهداف قواعد الاحتلال الأميركي في المنطقة، أشار البشير إلى أنه في كل بلد بالعالم يوجد فيه محتل ستكون هناك مقاومة شعبية، موضحاً أن المقاومة الشعبية في شمال شرق البلاد تابعة من أهل المنطقة وهم من بيروتها وليس للحكومة والقيادة السورية علاقة بهذا الموضوع.

ولفت إلى أن هذه المقاومة نتيجة وجود الاحتلال الأميركي، فهذه المنطقة هي خزان غذاء سورية ويوجد فيها النفط والغاز والماء، وما يعانيه الأتراك الشعب السوري من قلة المحروقات والغاز والكهرباء هو نتيجة هذا الاحتلال الأميركي في المنطقة وبواجهة كردية، وأضاف: «المقاومة الشعبية تابعة من أهل المنطقة لطرد الاحتلالين الأميركي والكردي القذيلي».

وشدد البشير على أن أميركا سوف تنسحب من سورية وإن لم تنسحب الآن ستنسحب في عام ٢٠٢٢ لأنه ليس لها مصلحة في المنطقة، والأكراد السوريون في المنطقة يجب أن يفهموا بأن هذا وطنهم ونحن معهم في مركب واحد وعليهم ما علينا.

ودعا البشير الأكراد السوريين إلى عدم الرهان على أميركا لأن هذا الرهان خاسر فهي انسحبت من فيتنام ولفت إلى أن هذه المقاومة ستنسحب من سورية، وأضاف: «رهانهم (على أميركا) كمن يضع الماء والغاز والماء، وما يعانيه الأتراك الشعب السوري من قلة المحروقات والغاز والكهرباء هو نتيجة هذا الاحتلال

المساعدات الإنسانية «عبر الحدود» و«عبر الخطوط» إلى الواجهة من جديد

هدوء متقطع في الشمال.. وأهالي «المتينية» يعترضون رتلاً للاحتلال الأميركي

آلية إيصال المساعدات الإنسانية «العابرة للخطوط» تصل إلى مستودعات سرمدة بريف إدلب الشمالي قادمة من حلب (عن الانترنت - أرشيف)

| حلب- خالد زنكلو
حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

بينما استمر الهدوء المتقطع في المناطق التي يحتلها النظام التركي شمال وشمال شرق سورية، منذ لقاء الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي جو بايدن عبر تقنية «الفيديو كونفرانس» قبل ٥ أيام، عادت مسألة المساعدات الإنسانية الأممية بشقيها «العابر للحدود» و«العابر لل